المشاركة الأهلية في المجتمعات الريفية وبعض تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية

د. اسماعيل بن كتب خانة *

مقدمة : المشاركة الأهلية المحلية تمثل حجر الزاوية في التنمية الريفية المتكاملة، وقد أدركت الدول النامية أهمية المشاركة نتيجة الآثار السلبية التي ترتبت على مركزية عملية التنمية الريفية. ونظرا لهذه الأهمية المتعاظمة للمشاركة المحلية في التنمية فقد أخذت الحكومات والمسؤولون في معظم البلاد النامية في سن التشريعات وعقد الندوات وجعل المشاركة جزءاً أساسياً في فلسفة التعليم، وبدأ فلسفة المبدأ الذي يذهب إلى أنه هناك أهمية يجب أن توجه للجوانب الإنسانية، فالبشر هم واضعو التنمية، وفي الوقت ذاته هم غايتها وأهدافها، ومن ثم كانت الدعوة مستمرة للأخذ بأسلوب المشاركة الريفية.

ولذلك اتجهت كثير من هذه البلدان للأخذ بنظم الإدارة المحلية واللامركزية ـ تأكيدا لدور المشاركة المحلية في دفع عجلة التنمية.

تعريف المشاركة الأهلية المحلية : تعرف المشاركة الأهلية المحلية بأنها «محصلة الجهود التي يقوم بها المواطنون لمساعدة السلطات الحكومية في تنفيذ ونجاح المشروعات والأنشطة المختلفة داخل مجتمعاتهم المحلية، سواء القروية أو الحضرية»[1]، وواضح أن هذه الجهود الأهلية تتم بشكل تطوعي من جانب أفراد المجتمع المحلي، في حالة اقتناعهم الكامل بالهدف ولا تقتصر المشاركة على جانب دون آخر وإنما تشتمل على كافة الأنشطة والجهود الشخصية والجماعية والمادية والمعنوية.

وقد عرفها إسماعيل صبري بأنها «تعني إدراك المواطن لحقيقة قضايا ومشاكل مجتمعه واشتراكه في البحث عن حلول لها، وإبداء الرأي فيما يقترح من قرارات بشأنها، ثم الإسهام على

---

* استاذ مساعد ورئيس قسم الاجتماع في كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ جامعة الملك عبدالعزيز.

(١) وزارة الشئون الاجتماعية ـ بحوث مؤتمر المشاركة الشعبية في التنمية الريفية، الاسكندرية ١٩٧٥م، ص ٧ ـ ٨.

مستويات مختلفة في وضع القرار النهائي، ومتابعة تنفيذه، حتى يصبح ممارسا في صنع مستقبل مجتمعة [1].

وقد عرفت المشاركة أيضا بأنها : «عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية، سواء بالرأي أو بالعمل، أو بالتمويل، أو بغير ذلك.[2]

وعلى ضوء هذه المقاييس السابقة يتضح لنا أن المشاركة المحلية الريفية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها سكان القرى، إما بصفة منفردة، أو بصفة مشتركة مع الأجهزة الحكومية، لتحسين أحوال البيئة الريفية، تحقيقاً لمصلحتهم، بصفة عامة وشاملة، فالمشاركة هي نشاط تطوعي، يقوم به أولئك السكان، إما بدافع ذاتي، أو استجابة لمقترحات تأتي من خارج القرية.

وهي بذلك تختلف عن أنشطة التنمية الريفية الموجودة في كثير من المجتمعات، والتي تقوم على مبدأ التنظيم المركزي الإجباري، كما هو الحال في «كوميونات الشعب الصينية عام ١٩٨٥م، وفي غيرها كذلك، فالهدف من هذه الأنشطة هو تحقيق تغيير نحو الأفضل في أساليب معيشة أغلبية سكان الريف.

إن جوهر المشاركة المحلية يتمثل في بعدين رئيسين : **بعد معرفي**، وآخر **مؤسسي**.

ويقصد بالبعد المعرفي، أو ما يسميه «برجر»، «المشاركة المعرفية» Cognitive Participation : هو أن يشارك المواطنون الذين سيستفيدون من عملية التنمية، ليس فقط في اتخاذ القرارات، ولكن أيضا في «تعريف الموقف Definition of situation الذي تبنى على أساسه تلك القرارات.

أما البعد الثاني، فينصرف إلى المشاركة المؤسسية لسكان الريف في تمويل المشروعات الناتجة عن تلك القرارات وتنفيذها. وفي هذا الصدد يمكن القول : إن عملية المشاركة المؤسسية هي عملية ذات اتجاهين.

أولهما : اتجاه محلي يبدأ من القاعدة (المجتمع الريفي). وقد يظل عند هذا المستوى، أو يتجه إلى القمة والاجهزة المركزية. وفي هذا الاتجاه يقوم سكان الريف بتحديد الاحتياجات المحلية اللازمة لتطوير مجتمعهم، وبلورة المشروعات التي تفي بتلك الاحتياجات، ودراسة جدوى تلك المشروعات، وتدبير الموارد اللازمة لتنفيذها، والشروع في التنفيذ، إما بشكل مستقل (الجهود الذاتية، أو الاعتماد على الذات) أو بالتعاون مع الأجهزة المحلية والمركزية العاملة في ميدان التنمية الريفية المتكاملة.

---

(١) إسماعيل صبري عبدالله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الأولى ١٩٧٧م. ص ٢٣٤.

(٢) عبدالمنعم شوقي : مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، ادارة التنمية الريفية ـ المملكة المغربية ـ ١٩٧٨م. ص ١.

اما الاتجاه الثاني، فهو اتجاه مركزي، يبدأ من القمة، ويتجه إلى القاعدة. وطبقا لهذا الاتجاه تقوم الأجهزة الحكومية المركزية باستطلاع المشروعات المحتملة للتنمية الريفية، من واقع دراسة للاحتياجات الريفية، وتحديد المشروعات ذات الأولوية ومن ثم دعوة سكان الريف إلى المشاركة في التنفيذ، سواء بتأمين مواد مالية، أو القوة العاملة، أو الأرض اللازمة لإقامة مشروع. وفي هذا الاتجاه، تلعب قضية التشاور مع ممثلي المجتمع الريفي دورا رئيسا سواء في نجاح المشروعات المخططة، أو في حفز سكان الريف على المشاركة [١]

والمشاركة الفعالة يجب أن تشمل جميع مراحل وخطوات العملية التنموية. أي مرحلة رسم خطة التنمية ثم مرحلة تنفيذ الخطة، وأخيرا مرحلة متابعتها وتقويمها.[٢] وللمشاركة الأهلية صور شتى، لها جميعها أهميتها، بحسب ما يجده فيها سكان الريف من مزايا تلائم استعدادهم، ويتفق مع بيئتهم.

أ - ومن صور المشاركة الأهلية في مرحلة إعداد الخطة ما يأتي :

١ - اللقاءات الاستطلاعية : وتتم أساسا بين العاملين بإدارة التنمية الريفية وممثلي الهيئات واللجان القائمة في البيئة، وهدفها خلق المناخ الملائم للتعاون بينهما في ود وسلامة.

٢ - الاجتماعات المحدودة : والهدف منها التمهيد للاجتماعات الموسعة، وتهيئة المواطنين للمشاركة بالرأي، خصوصا في التنمية المحلية، والتعرف على بعض الحاجات للأهالي، ومشكلاتهم وتوعيتهم بأهمية التنمية.

٣ - الاجتماعات الموسعة : وهذه تتم خلال اللقاءات المباشرة مع العاملين بإدارة التنمية الريفية، والأهالي في الريف، لوضع تفاصيل الخطة والمشروعات البديلة، وتوضيحها للمواطنين الذين يشاركون في وضع برامج العمل على أساس أولويات المشروع المتفق عليه باقتناعهم، كذلك إقرار الخطة، وإعدادها للتنفيذ.[٣]

ب - ومن صور المشاركة في تنفيذ التنمية الريفية :

١ - العون الذاتي : Self Help وهو عبارة عن عمليات المشاركة الأهلية الإيجابية في تنفيذ البرامج والمشروعات التي يحس المواطنون أنها تشبع حاجات حقيقية لهم، وتعود عليهم بالنفع، وعلى مجتمعهم بالخير.[٤]

---

(١) حمود سليمان المسلم : التعريف بدور اللجان العامة والمحلية لتنمية القرى، بحث منشور في وكالة الوزارة للشؤون القروية بوزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٩٨٧م، ص ٧ - ١٨.

(٢) James V. Cunninghm. «Citizen Participation in Public Affairs», Public Administrative Review, Vol. 32, Oct. 1972, PP. 589-603.

(٣) إجلال ابراهيم مبروك : المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، مؤتمر إدارة وحدات الحكم المحلي - القاهرة، إبريل ١٩٨١م ص ١٠.

(٤) نفس المرجع السابق ص ١١.

والمشاركة بالعون الذاتي تتطلب أكثر من غيرها من صور المشاركة الأخرى، تغير بعض أنماط سلوك المواطنين من السلبية والتواكل إلى الإيجابية والاعتماد على النفس.[1]

وتتزايد أهمية المشاركة بالعون الذاتي في الدول النامية، نظرا لتخلف الريف وحاجته للكثير من مشروعات التنمية، في الوقت الذي لا تتوافر فيه الموارد المالية لدى الدولة لتنفيذ مثل هذه المشروعات، فما لم يبادر المواطنون بالمشاركة بالمال وبالموارد وبالجهد، فأن معدلات التنمية الريفية تظل بطيئة، ومن ثم تبقى بعض حاجيات المواطنين الملحة دون إشباع[2].

٢ - نشاط الهيئات التطوعية : من أهم أنواع هذه الهيئات : هيئات تنمية المجتمع، والتي تضطلع بعمليات التنمية المحلية، وهي تقوم بتنفيذ بعض مشروعات التنمية، مثل دور الحضانة وبعض مشروعات الإنعاش الاقتصادي القائمة على الحرف البيئية.

جـ - ومن صور المشاركة في متابعة وتقييم التنمية المحلية ما يأتي :

١ - تقديم المقترحات والطلبات والاعتراضات المتعلقة بأداء مشروعات التنمية. من قبل أبناء الريف أصحاب المصلحة في تحقيق التنمية المحلية.

٢ - استخدام وسائل الإعلام المختلفة.

أهمية المشاركة في عمليات التنمية الريفية : يشير جيل بولزارا Jal. Bulzara إلى أهمية المشاركة الفعالة للأهالي، وذلك في نهاية بحث أجراه في الهند. ويقول : إن «المركز الاجتماعي» لا بد أن يتكفل بمسؤوليات أوسع نطاقا، إلى جانب السلطة المحلية. فإن عليه أن يجذب اهتمام المواطنين للمشاركة في أعمال مثل الصيانة، والنظافة، والسلوك الملتزم، ومقاومة ظواهر الفقر وآثاره. ذلك أن الحكومة هي المسؤولة عن ملايين البشر، ولا يمكن أن تقوم بهذه الأعمال عن طريق إدارة مركزية، يتولاها مائة أو مائتين من العاملين، مهما كان حسن الظن بكفاءتهم، ومقدرتهم، ورغبتهم في الأداء. ولذلك يتصور ضرورة مشاركة قطاع مهم من البشر، ومن كل الأعمار في الجهد المبذول على المستوى المحلي. ويرى أنه لو تم ذلك فسوف يجعل للحياة في مجتمع الجيرة قيمة ومعنى، فضلا على أنه يساعد على اكتشاف القادة ورفع مستواهم.[3].

ويمكننا أن نلخص أهمية المشاركة في المجتمع المحلي بوجه عام ومجتمع القرية بوجه خاص فيما يأتي :

---

(١) صبحي محرم : **نحو تحديد مفهوم الجهود الذاتية في مصر**. المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية - إدارة التنمية الريفية المملكة المغربية ١٩٧٨م. ص ٢.

(٢) محمد عبدالرحمن عفر : **التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي**، دار المجمع العلمي بجدة - ١٩٨٠م.

(٣) عبدالهادي محمد والي : **التنمية الاجتماعية - مدخل لدراسة المفهومات الأساسية**، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٢م، ص ١١١.

١ - المشاركة مبدأ أساسي من مبادىء التنمية للمجتمع، فالتنمية الحقيقة الناجحة لا تتم بدون مشاركة أهلية[١]، كما أن المظاهر المميزة لتنمية المجتمع هي إسهام أفراد المجتمع المحلي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى حياتهم، ولذلك تتلخص أهمية المشاركة الأهلية في مجالات التنمية في النقاط الآتية.

أ - الإفادة من الجهود والإمكانات الأهلية، والمالية، والبشرية المتوافرة في المجتمع، مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية على الحكومة.

ب - خلق قيادات محلية في مختلف نواحي العمل الاجتماعي.

جـ - تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية، والتي تتوقف على الجهود الأهلية ومدى استجابتهم لمطالب التنمية، وخاصة أن تنمية المجتمعات المحلية لا يمكن أن تتم عن طريق واحد، هو الجهود الحكومية ـ إنما لا بد أن تواكبه وتعمل معه جنبا إلى جنب الجهود الأهلية، باعتبارها امتدادا للجهود الحكومية، واستكمالا لها.

د - توثيق الصلة بين الأهالي والمشروعات الاجتماعية وخدماتها.

هـ - تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتعود الأهالي على الخدمة الذاتية وتحطيم قيمه السلبية والانعزالية في المجتمع، وتحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات قادرة عاملة، وتفجير ما هو كامن منها لدى الأفراد والجماعات في المجتمع.

ز - يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات، والاهتمام بها، ومؤازرتها، مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

ح - يمكن للمشاركة الأهلية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دورا رائدا في التنمية، قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديه، نظرا لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الأهالي.

ط - كما أن المشاركة المحلية من خلال الهيئات والمجالس المحلية في القرية، يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسئولين في تنفيذ الخطط التنموية المحلية.

أشكال المشاركة الأهلية في التنمية الريفية : تتخذ المشاركة صورا وأشكالا متعددة، فقد تكون عن طريق المجالس المحلية القروية بمختلف مستوياتها، أو الجمعيات التعاونية، وقد تكون بإبداء الرأي، أو المطالبة بالتغير والاصلاح[٢] وقد تكون المشاركة للقرويين في الحكم المحلي

---

(١) عبدالهادي الجوهري : دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي مكتبة نهضة الشرق ـ القاهرة ـ ١٩٨٢م. ١٥٣.

(٢) Uphoff, John Cohen and Arthur, A. **Feasibility and Application of Rural Development,** New York : Cornell University, Rural Development Committee, Monograph No. 3, 1979

مباشرة، أو غير مباشرة. فقد تكون مباشرة وذلك بمشاركتهم في عضوية المجلس المحلي، والمساهمة في اتخاذ القرار، ورسم السياسات، والإشراف على تنفيذها، وتقييمها، ومواجهة الصعوبات، وإيجاد الحلول، وتحسين أو إعادة التخطيط.

وقد تكون بطرق غير مباشرة عن طريق عضوية اللجان، والتطوع بالعمل، وقد تكون بالتبرع بالمال، أو الأرض أو العقار، لتنفيذ مشروعات محلية معينة.

استراتيجيات المشاركة : إن دعم المشاركة المحلية من قبل المواطنين في المجتمع يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المشروعات المتعلقة بتنمية المجتمع، ودعم مشاعر الانتمائية إلى المجتمع.

كما أن مشاركة المواطنين أنفسهم تعتبر بمثابة استراتيجية تنمية المجتمع، وتختلف النظرة إلى المشاركة ـ فتارة ينظر إليها كوسيلة وأخرى ينظر إليها كغاية. ففي بعض الأحيان تكون المشاركة لتأييد سياسة المنظمة وحمايتها، والحفاظ على استقرارها، وقد تكون المشاركة أداة علاجية، أو تكملة لتغيير الاتجاهات، وتعتبر المشاركة من ناحية ثالثة من الوسائل المساعدة لتحديد أهداف المنظمة.

ويمكن لنا أن نحدد أهم استراتيجيات المشاركة في الآتي : [1]

أولا : استراتيجية التعليم العلاجية Education Theraphy Strategy

وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع، ولتقييم ولتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة Solving Problem وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية في التنمية، ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو، مع الانتمائية إلى المجتمع والتعرف على مشكلاته المختلفة وعلاجها.

ثانيا : استراتيجية تغير السلوك : Behavioural Change Strategy

يمكن عن طريق المشاركة تعديل السلوك وتغيره عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات التي ينتمون إليها. وتعديل وتغير السلوك يتم كلما كان المشاركون لديهم شعور قوي بالتوحد مع الجماعة، كما يجب أن يشعر المشاركون بالفائدة من وراء المشاركة نفسها، وأنها ذات جدوى بالنسبة لأنفسهم وللجماعة في آن واحد.

وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة مسلمات، منها ما يلي :

---

(١) Edmund M. Burke, **Citizen Participation Strategies,** Journal of the American Institution of Planners, Vol. 34, No. 5, Sep. 1968, PP. 287 - 294.

١ - أن من السهل إحداث التغيير في السلوك لدى الأفراد، عندما ينتمون إلى جماعة، أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى.

٢ - أن الأفراد والجماعات لا يمكن ان يقبلوا القرارات التي تفرض عليهم، ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة، ويعملون على تنفيذ القرارات التابعة منهم، لا سيما إذا كان ذلك عن اقتناع بجدوى التغير الذي سوف يقوم على عملية اتخاذ القرارات النابعة منهم، وبذلك فإن المشاركة في عملية القرارات تخلق نوعا من الالتزام بالأهداف الجديدة.

ثالثا : استراتيجية استكمال هيئة العاملين Staff Supplement Strategy

وفي هذه الاستراتيجية تأكيد على المشاركة بالجهود التطوعية في عملية التنمية، فهي تعتمد على الجهود التطوعية، لكي تسد العجز في هيئة العاملين، وندرة الموظفين، لدرجة أن هناك بعض المؤسسات والمنظمات الأهلية تعتمد بالكامل على المتطوعين، لإنجاز أهدافها وأعمالها.

إنها استراتيجية واسعة الاستخدام في بعض المؤسسات الأهلية التي ترى أنها ليست بحاجة إلى كادر من الخبراء، في التخطيط والتنفيذ للمشروعات، ولكنها بحاجة أكثر إلى متطوعين من الأهالي الذين يعرفون كيف يواجهون مشكلاتهم المتعددة في المجتمع المحلي.

إن استخدام مهارات المتطوعين وخبراتهم واستكمال كادر العاملين يرتبط أساسا باحتياجات المنظمة، ومن الطبيعي أن يكون المتطوعون متفقين على أهداف المنظمة، ولديهم الرغبة في المساهمة، أو المساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

رابعا : استراتيجية التعاون Cooperation Straregy

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة الأهلية تمنع وجود بعض العقبات المتوقعة عند تنفيذ خطة التنمية، وإن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري، للتغلب على بعض الصعوبات. وبذلك فإن استراتيجية التعزيز والتعاون تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة، تسهم في بناء سياسة المنظمة، بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها.[١]

محددات المشاركة المحلية في التنمية الريفية : بملاحظة تجارب المشاركة المحلية في برامج التنمية الريفية في مختلف الدول، فإن مستوى وفعالية هذه المشاركة يتأثر بعدد من المتغيرات الأساسية، أهمها : الإطار الاجتماعي ـ الثقافي للمشاركة المحلية، والإطار التنظيمي للمشاركة المحلية. ونتناول في هذا القسم كيف تؤثر هذه المتغيرات على عملية المشاركة، مع إعطاء الأمثلة

---

(١) أحمد مصطفى خاطر : طريقة تنظيم المجتمع ـ مدخل تنمية المجتمع المحلي. المكتب الجامعي الحديث ـ الاسكندرية ١٩٨٤م. ص ١٨٩.

من خبرات الدول المختلفة، ومنها المملكة العربية السعودية.

الإطار الاجتماعي ـ الثقافي للمشاركة المحلية : يعتمد نجاح المشاركة المحلية على مدى تفهم القائمين عليها للإطار الاجتماعي ـ الثقافي، للمجتمع الذي تتم فيه المشاركة.

إن المشاركة المحلية يجب أن تتم في إطار القيم الاجتماعية، والثقافية، الاساسية، السائدة في المجتمع الريفي. فكثيرا ما فشلت بعض برامج التنمية الريفية، لأنها تجاهلت التقاليد والعادات الرئيسة في المجتمع.

صحيح إن التنمية الريفية المتكاملة تهدف في النهاية إلى تطوير القيم الاجتماعية والثقافية في اتجاه قبول قيم التنمية، ولكن هذا التطوير لا يمكن أن يتم إلا بشكل تدريجي، ومع احترام ما يعتبره المجتمع قيما أساسية[1].

ويثير ذلك قضية مشاركة المرأة في التنمية الريفية. فقد أوضحت إحدى الدراسات الميدانية أن حوالي ٣٢٪ من النساء القرويات يشتركن في مشروعات المجتمع الريفي المحلي، وأن ١٨٪ منهن يشتركن أحيانا، مقابل ٤٤٪ لا يشتركن على الإطلاق، نظرا لبعض العادات والتقاليد السائدة والتي تدعو إلى عدم الاختلاط، كما أن حوالي ٢٨٪ فقط من النساء القرويات يشتركن في برامج مراكز الإشراف النسائي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن دور النساء ينحصر بصورة أساسية في المشاركة في اتخاذ غالبية القرارات المنزلية من ناحية، ومن ناحية أخرى القيام بأنشطة متنوعة، منزلية، وبعض الأعمال الحقلية والمنزلية، والمرتبطة بالكيان العام للأسرة. أما مشاركتها وأدوارها الأخرى خارج نطاق المنزل والمزرعة فإنها محدودة جدا.

كما أوضحت الدراسة : أن حوالي ٤٤٪ من المبحوثات كان من رأيهن أن مكان المرأة هو المنزل، ورعايتها لأفراد أسرتها، وأن حوالي ٢٨٪ منهن كان من رأيهن أن هناك فرصا محدودة لعمل المرأة، وفقا للعادات والتقاليد السائدة [2] كما أوضحت الدراسة أن هناك رغبة شديدة من المرأة الريفية لتعلم الخياطة، والتطريز، والتدبير المنزلي، وبرامج التوعية العامة للسيدات، وأخيرا برامج رعاية الطفولة والأمومة، ومحو الأمية[3].

وتوضح هذه النتائج : أن هناك مجالات تنموية معينة، يمكن أن تشارك فيها المرأة في إطار

---

(١) محمد السيد سليم : المشاركة المحلية في التنمية الريفية (المفهوم والمحددات). بحث قدم إلى ندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية، الرياض المملكة العربية السعودية، ابريل ١٩٨٧م، ص ١٠ ـ ١١

(٢) دور المرأة والشباب في التنمية الريفية ـ دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود ـ كلية الزراعة، ١٩٧٨م ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٩٩.

القيم الأساسية للمجتمع. ومن الأهمية بمكان تشجيعها على المشاركة في تلك المجالات المختلفة.

الإطار التنظيمي للمشاركة المحلية : يرتبط مستوى وفاعلية المشاركة بوجود إطار تنظيمي محلي محدد وتنبع أهمية الإطار التنظيمي على أنه يشجع ويحفز المواطنين على المشاركة في برامج التنمية الريفية، كما أنه يشكل البوتقة التي يتم من خلالها التفاعل والتنسيق، بين أنشطة سكان الريف، وبين مختلف الأنشطة الحكومية ذاتها من ناحية أخرى.

أ - الإطار التنظيمي يشجع المبادرات المحلية : من المهم بمكان أن يشجع القائمون على برامج التنمية الريفية «المبادرات المحلية» ويقصد منها تلك المشروعات التي تنبع من البيئة المحلية ذاتها، وبالذات تلك التي تستعين بالموارد المحلية. ولا شك أن لذلك أهمية قصوى بالنسبة لتنظيم قيم «الاعتمادات على الذات» في الريف وتحويل سكان الريف من مجرد مستقبل سلبي للمشروعات الحكومية إلى سكان إيجابيين في عملية التنمية الريفية، وضمان واقعية مشروعات التنمية.

ب - الإطار التنظيمي يحفز القرويين على المشاركة : يوفر الإطار التنظيمي الأدوات التي يمكن أن تحفز سكان الريف على المشاركة في مشروعات التنمية المحلية، وذلك بنقل المعلومات إلى سكان الريف عن المشروعات المزمع إنشاؤها، وإيضاح المزايا التي قد تترتب على مشاركتهم في تنفيذ تلك المشروعات.

وفي هذا الصدد فإنه من الضروري لكي ينجح الإطار التنظيمي من حفز سكان الريف على المشاركة مراعاة الواقعية والتدرجية.

يقصد بالواقعية عدم خلق توقعات محلية ضخمة تتعدى الامكانات الحكومية أو الممكنة، فكثير ما أدت إثارة هذه التوقعات إلى إحباطات محلية أفقدت المواطنين الثقة في جدوى المشاركة. ونعنى بالتدرجية أن تراعي الأجهزة القائمة على المشاركة البدء بالمشروعات التي يمكن أن تنتج آثارا عاجلة وملموسة بالنسبة للسكان المحليين. فإذا ثبت لهؤلاء السكان جدوى تلك المشروعات، فإنهم في أغلب الظن يتجهون تدريجيا إلى المشاركة بشتى مستوياتها. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو «برنامج التنمية الخاصة» في كينيا، والذي بدأ في عام ١٩٧١م، فقد استعمل القائمون على البرنامج التنموي الريفي أسلوبا يسمى «برنامج التنفيذ المتتابع Sequential Implementation Program فبدأوا في شرح حدود البرنامج للسكان بشكل لا يخلق توقعات غير واقعية، ثم ركزوا على مشروع محدد للمياه، هو مشروع مياه كونيني.

وقد بدأ المشروع باستئجار الأيدي العاملة لحفر القنوات اللازمة، وبتقدم العمل في المشروع ازداد الاهتمام المحلي به بشكل يفوق التوقعات، حتى إن المشروع أصبح يعتمد في

مراحله النهائية على العمل التطوعي بالكامل[1].

جـ - الإطار التنظيمي كبوتقة للتنسيق في ميدان المشاركة : وأخيرا، فإن الإطار التنظيمي ضروري للتنسيق في مختلف الأنشطة التنموية في الريف، ويشمل التنسيق في ميدان المشاركة مستويين : مستوى التنسيق بين الأنشطة الحكومية والأنشطة الأهلية، ومستوى التنسيق بين الأنشطة الحكومية وبعضها البعض.

١ - التنسيق بين الأنشطة الحكومية والأنشطة الأهلية : يضمن توافر الإطار التنظيمي، إلى حد كبير، التواصل بين الحكومة وسكان الريف، بمعنى تعرف كل طرف على مشروعات واحتياطات الطرف الآخر، والتركيز على المشروعات ذات الأولوية القصوى، وعدم ازدواجية الأنشطة الحكومية، والأنشطة الأهلية.

ولعل من أهم الأمثلة الناجحة على الأطر التنظيمية التي حققت هذا الهدف برنامج الرعاية عن طريق برنامج التوظف في اليونان عام ١٩٤٨م والذي طبق في ١٧٠٠ قرية يونانية. وفي إطار هذا البرنامج كانت مجالس التنسيق الإقليمية تقوم بتنسيق الأنشطة المحلية مع البرامج الحكومية، كما كانت مجالس التنسيق تضم ممثلين لأفرع الخدمات الحكومية والأهالي. وقد أسفر هذا البرنامج عن نتائج مهمة أهمها إصلاح حوالي ٢٠ ألف فدان، وغرس ٣٠٠ ألف شجرة.

٢ - التنسيق بين الأنشطة الحكومية بعضها مع بعض : كذلك، فإنه من الضروري التنسيق بين أعمال الأجهزة الحكومية المختلفة في القرية. ففي كثير من الأحيان تدخل هذه الأجهزة في صراعات مع بعضها، تؤدي إلى إفشال عملية التنمية الريفية.

وتتخذ الصور التنظيمية للمشاركة أشكالا متعددة. فقد تتم خلال أجهزة الحكم المحلي والتنظيمات الفنية (كالجمعيات التعاونية) أو الجمعيات الخيرية وقد تتطور هذه المشاركة من خلال أجهزة محددة، تنشأ لتشجيع المشاركة المحلية والتنمية الريفية.

وبصرف النظر عن اختلاف تلك الصور فإن الإطار التنظيمي يجب أن يكون متسقا مع الإطار الاجتماعي ـ الثقافي كما أنه يجب ألا يؤدي إلى خلق أجهزة بيروقراطية معقدة، وتحرص في النهاية على استمرارها، أكثر من حرصها على أداء وظيفة التنمية من خلال المشاركة. كما أنه يجب أن يؤمن هذا الإطار المجال لاستقطاب القيادات المحلية التي لها معه المبادأة والميل إلى المشاركة[2].

تنسيق برامج التنمية الاجتماعية الريفية في المملكة، والإطار التنظيمي للمشاركة المحلية : إن برامج التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية من النوع المتكامل، الذي

---

(١) Uma Lele, **The Design of Rural Development : Lessons from Africa,** Baltimore : The John Jopkins University Press, 1975, : . 163.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٦.

يهدف إلى أن يكون شاملا في مداه جميع أنحاء الدولة، والذي يركز على التنمية وعلى التنسيق بين الخدمات الفنية.

كما أنه يتميز بتنظيم يهدف إلى تحقيق المشاركة وتعبئة كافة الجهود التي تقوم بها الهيئات على كل مستوى وتنسيقها، لتسهم كلها في تنمية المجتمع، وتيسير الموارد الفنية والمالية عبر هذا التنظيم لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

ويتحقق التنسيق بين برامج ونشاطات مركز التنمية الاجتماعية في قرى المملكة العربية السعودية على ثلاثة مستويات :

أ - التنسيق على المستوى المركزي، عن طريق اللجنة المركزية للتنمية الاجتماعية والإدارة العامة للتنمية، والخدمة الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية :

تتكون اللجنة المركزية من وكيل وزارة الصحة، ووكيل وزارة المعارف، ووكيل وزارة الزراعة والمياه، ووكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية، ومدير عام الطب الوقائي بوزارة الصحة، ومدير عام الثقافة بوزارة المعارف، ومدير عام الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة، ومدير عام مركز التدريب والبحوث التطبيقية في تنمية المجتمع، ومدير عام إدارة التنمية والخدمة الاجتماعية وإدارة التخطيط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وتختص هذه اللجنة برسم السياسة الاجتماعية والتخطيط لمشروعاتها في المملكة، وتنسيق العمل بين الوزارات والهيئات المشتركة في أعمال التنمية، ومراقبة تنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية عن طريق المتابعة والتقويم، ودراسة ما يعترضها من صعوبات، واقتراح الحلول المناسبة ووضع ميزانيات التنمية، وبيان الاعتمادات المطلوبة من كل هيئة. والإشراف على إعداد الدراسات والأبحاث، وإعداد الترتيبات اللازمة لتدريب فئات العاملين بمجالات التنمية الاجتماعية. أما الإدارة العامة للتنمية والخدمة الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فهي تعتبر حلقة اتصال بين الوزارات المشتركة في برامج التنمية الاجتماعية، وتتولى مسؤولية متابعة تنفيذ السياسة العامة للتنمية الاجتماعية، وبخاصة متابعة وتقييم النشاطات الاجتماعية، وتهتم هذه الإدارة بمشكلات المناطق الريفية والعمل على حلها وتوعية الأهالي للمشاركة، والإعداد لإنشاء مراكز جديدة للتنمية الاجتماعية وغير ذلك.

ب - التنسيق على المستوى الإقليمي، عن طريق اللجان الإقليمية للتنمية الاجتماعية في المناطق المختلفة :

والتي تتكون في كل منطقة من مديري الإدارات التابعة للوزارات المعنية على المستوى الإقليمي، وهي وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والزراعة والمياه، والمعارف، والصحة.

ويتولى أقدم مديري مراكز التنمية الاجتماعية في المنطقة القيام بعمل مقرر اللجنة. وتشرف هذه اللجنة على مراكز التنمية الاجتماعية التي تعمل في منطقتها، وتنسيق أعمالها ونشاطاتها، وتشجيع إسهام ومشاركة الأهالي في هذه النشاطات.

جـ - التنسيق على المستوى المحلي عن طريق تشكيل اللجان الأهلية في مناطق عمل مراكز التنمية الاجتماعية :

والتي تتكون عادة من الأهالي المهتمين بتنمية مجتمعاتهم المحلية، عن طريق التطوع، وأيضا القادة المحليين الذين لديهم الرغبة في خدمة مجتمعهم، وبذل جهودهم لتطوره وتقدمه، كما تحرص المراكز على توسيع قاعدة اللجان الأهلية، وتجديد حيويتها بعناصر واعية من وقت لآخر للاستفادة من خبراتهم وآرائهم فيما يعود على المجتمع بالفائدة، وتعقد الدورات التدريبية لأعضاء اللجان الأهلية في مراكز التدريب والبحوث التطبيقية بالدرعية، لتزويدهم بالمعارف والمعلومات التي تساعدهم في أداء رسالتهم نحو مجتمعهم بصورة أفضل.

وتنقسم كل لجنة أهلية إلى لجان فرعية تقوم كل منها بمجموعة من النشاطات التي ترتبط بعمل كل من القطاعات العاملة بالمراكز. فهناك اللجنة الاجتماعية التي تعمل بالتعاون مع القطاع الاجتماعي، واللجنة الصحية التي تعمل بالتعاون مع القطاع الصحي، واللجنة الثقافية التي تعمل مع القطاع الثقافي، واللجنة الزراعية التي تعمل مع القطاع الزراعي. ويقوم الإخصائيون في مراكز التنمية الاجتماعية بتقديم المشورة الفنية لهذه اللجان الفرعية، كل في مجال تخصصه وعن طريق هذه اللجان يحدد الأهالي احتياجاتهم ويتعاونون معا ومع الإخصائيين في المراكز في إشباعها عن طريق جهودهم المشتركة.

وإن تشكيل هذه اللجان والعمل معها ليس الغرض منه الوصول إلى تغيرات مادية في المجتمع فحسب، بل إن العمل مع اللجان يعد وسيلة تربوية يتم خلالها إحداث تغير في طرق تفكير الأفراد واتجاهاتهم، ومن خلال هذه اللجان الأهلية - يتم اقناع الأهالي بحاجات مجتمعهم المحلي إلى النمو والتطور، وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم، وكذا تحفيزهم على المشاركة مادياً وأدبياً في تنفيذ البرامج التنموية المحلية.

وفيما يلي بيان يوضح عدد اللجان الأهلية الرئيسة والفرعية بكل مركز للتنمية وعدد أعضائها واجتماعاتها :

(توزيع اللجان الأهلية بالمراكز واجتماعاتها ـ أعضاؤها لعام ١٤٠٦هـ)

المركز	عدد اللجان الرئيسة	عدد الاعضاء	عدد الاجتماعات	عدد اللجان الفرعية	عدد الاعضاء	عدد الاجتماعات
الرياض	١	١٢	١٢	–	–	–
عنيزه	١	١٠	١١	٢	٨	٤
القطيف	١	١٠	١٢	٢	١٥	٨
مكة المكرمة	١	٨	١٤	–	–	–
المدينة المنورة	١	١١	١٢	–	–	–
جيزان	١	٥	١٠	١	٥	١٢
الدرعية	١	١٠	٩	–	–	–
ليلى الأفلاج	١	٩	١٣	–	–	–
حويلان ـ بريده	١	٩	١٤	١	٨	١٣
الحفر ـ الإحساء	١	١١	١٢	٢	١٧	٢٠
وادي فاطمة	١	١١	١١	٢	١٢	١٥
تريه	١	١٣	١٣	١١	٦٠	٣٢
قفار ـ حائل	١	٧	١٢	–	–	–
القريات	١	١١	٢٨	٦	٣٦	٢٢
وادي تندحه	١	١٣	١٨	–	–	–
قباء ـ المدينة	١	٩	١٠	٣	١٧	١٧
دومة الجندل	١	١٦	٢٠	–	–	–
القوز ـ القنفذة	١	١٣	١٢	٥	٢٥	٢٨
الدلم	١	٩	٨	–	–	–
روضة سدير	٢	١٩	٢٠	١	٧	٥
برحرح	١	٩	١٢	١	٣	٦
الصيص	١	٩	١٠	٤	٢٤	٧
المجموع	٢٣	٢٣٤	٢٩٣	٤١	٢٢٧	١٨٩

وزارة الشؤون الأجتماعية ـ التقرير السنوي لمنجزات مركز التنمية والخدمة الأجتماعية ١٤٠٦ هـ ص ٨

ويتضح من الجدول السابق أن عدد اللجان الأهلية الرئيسة (٢٣) لجنة تضم (٢٣٥) عضوا وقد عقدت اللجان هذه (٢٩٣) اجتماعا، وعدد اللجان الفرعية (٤١) لجنة تضم (٢٢٧) عضوا وعقدت (١٨٩) اجتماعا.

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في المشاركة الأهلية : يتأثر حجم المشاركة الأهلية في التنمية الريفية بعوامل اجتماعية واقتصادية كثيرة، أهمها الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، وفترة الإقامة، والمستوى التعليمي والثقافي، والمستوى الاقتصادي وغيرها.

وتختلف آثار هذه العوامل من بيئة لأخرى، ولذا نكتفي بتحليل الآثار الغالبة لكل منها، مع التعرض قدر الإمكان لانحرافاتها في بعض البيئات :

١ - **عامل الجنس وأثره في حجم المشاركة الأهلية :** تؤكد نتائج الدراسات المختلفة تفاوت معدلات المشاركة الأهلية بين الإناث، حيث تشير هذه النتائج إلى انخفاض معدل المشاركة بين الإناث عنه في الرجال في دول مثل : هولندا وفرنسا وفنلندا ومصر. بينما تتساوى هذه المعدلات في كل من انجلترا وكندا. وعلى الرغم من تباين هذه النتائج فإنه في مجال التنمية الريفية غالبا ما يشارك الذكور أكثر من الإناث لأسباب منها :

أ - إنه بحكم انشغال المرأة في أعمال الحقل إلى جانب اضطلاعها بالأعمال المنزلية فإنه لذلك لا يتوافر لديها وقت فراغ كاف للمشاركة.

ب - إنه بالنسبة لبعض صور المشاركة مثل المشاركة بالعون الذاتي مثلا ـ غالبا ما تقترن المشاركة بالذكور أكثر منها بالإناث فإذا كانت المشاركة مالية فعلى الرغم من أنها تخرج من دخل الأسرة إلا أنها غالبا ما تقترن باسم ربها، وإذا كانت المشاركة بالجهود فالرجال عادة هم الذين يتولونها وهكذا.

جـ - إن فرص المشاركة الأهلية التي تتاح للذكور غالبا ما تكون أكثر من تلك التي تتاح للإناث بحكم تعدد مجالات أعمال الذكور وتنوع علاقاتهم [١]

٢ - **عامل العمر وأثره في حجم المشاركة الأهلية :** من الدراسات التي أجريت للتعرف على أثر العمر في حجم المشاركة اتضح أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تكون أعلا معدلات للمشاركة في الهيئات التطوعية الريفية بين من تتراوح أعمارهم بين ٤٤، ٥٥ سنة وأن المشاركة الأهلية تقل كثيرا بين ما يتعدون الستين من أعمارهم. [٢].

وأما نتائج الدراسات التي أجريت في انجلترا فتشير إلى أن معدل المشاركة بين من هم دون

---

(١) نوال المسيري : **مقومات المشاركة التطوعية في انشطة الخدمات الاجتماعية** ، رسالة ماجستير ـ كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ١٩٧٥م، ص ١٤٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٨.

الـ ٢٥ سنة، تبلغ حوالي ٢٣٪ وبين الفئة من ٢٥ ـ ٥٩ سنة حوالي ٦٧٪ وبين الفئة بعد الستين سنة مبلغ ١٠٪.[١]

وكانت نتائج الدراسة التي أجريت في مصر عن المشاركة والعمر كالآتي : [٢]

العمـــــر	حجـم المشاركـة
أقل من ٣٠ سنة	٪ ٤,٨
من ٣٠ ـ ٤٠	٪١٦,٨
من ٤١ ـ ٥٠	٪٣٧,٦
من ٥١ ـ ٦٠	٪٢٦,٤
من ٦١ - ٧٠	٪١٤,٤
المجمـــوع	٪١٠٠,٠

ومن تحليل هذه الدراسات وغيرها يتضح :

أ - أن أعلى معدلات للمشاركة المحلية للأهالي يكون فيمن من فئة العمر ٤٠ ـ ٦٠ سنة.

ب - أن أدنى معدلات للمشاركة الأهلية تكون بين من هم ضمن فئة العمر دون ٢٥ سنة.

جـ - أن هذه المعدلات تكون عامة بين الذكور والإناث.

ويرجع انخفاض معدلات المشاركة بين الشباب إلى انشغالهم بتأمين مستقبلهم وتكوين أسرهم الأمر الذي لا يتوافر معه لديهم الوقت والجهد أو المال للإسهام به في مجالات المشاركة المختلفة هذا بالإضافة إلى أن هذه الفئة تضم الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة الذين غالبا ما يوجهون جهودهم إلى الدرس والتحصيل.

٣ - **عامل الحالة الاجتماعية وأثره في حجم المشاركة الأهلية** : تؤكد الدراسات الميدانية أن المتزوجين أكثر مشاركة من غير المتزوجين في المجالات الاجتماعية.[٣] ، هذا يرجع إلى أن الكثير من مشروعات التنمية ترتبط بمشروعات تتصل بالبناء مثل بناء المدارس، ودور الحضانة، وغيرها. وهذه بالقطع تعني المتزوجين أكثر من غيرهم.

---

(١) Aves, G. and Others, **The Voluntary Workers in the Social Services.** The Bedford Squares Press, 2nd 1970. PP. 33 - 38.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣) اجلال ابراهيم مبروك : المشاركة الشعبية في الحكم المحلي. ١٩٨١م، مرجع سابق، ص ٣.

٤ - **المستوى التعليمي وأثره في حجم المشاركة الأهلية** : لا يوجد خلاف على ارتباط معدلات المشاركة الأهلية صعودا وهبوطا، بارتفاع أو انخفاض المستوى التعليمي لأفراد المجتمع، ويظهر هذا الارتباط بصورة واضحة في مجال التنمية الريفية.

فكلما ارتفع مستوى التعليم بين أفراد المجتمع كلما تزايدت حاجاتهم وتنوعت كلما زاد طموحهم. ولكي يشبعوا هذه الحاجات ويرضوا ذلك الطموح يسارعون إلى المشاركة في تنمية مجتمعهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٥ - **عامل المستوى الاقتصادي وأثره في حجم المشاركة** : يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادي بارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، وارتفاع الوضع الاجتماعي، وعلى ذلك يكون عامل المستوى الاقتصادي، من أهم العوامل الحاكمة في المشاركة الأهلية لأنه يتضمن في ذاته عوامل أخرى فرعية، تؤثر على معدلات المشاركة، وقد ظهر أن جميع الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص على مستوى العالم تشير إلى أن تدني الوضع الاقتصادي الناجم عن المستوى التعليمي أو الوظيفي كان نتاج أكثر من عامل من هذه العوامل يؤثر ويتناسب تناسبا طرديا مع تدني المشاركة الأهلية. (١)

وتشير بعض الآراء المهمة إلى أنه بغض النظر عن أكثر عوامل التعليم على وضع الفرد الاجتماعي فإن معدلات المشاركة الأهلية ترتفع بين أصحاب الدخول الكبيرة. (٢)

وتشير بعض الدراسات. . إلى أنه قد تأكد وجود علاقة بين الدخل والمشاركة، وأنه كلما ارتفع الدخل كلما كانت مشاركة الفرد أكثر. (٣) وفي مصر خرجت الباحثة نوال المسيري من بحثها : بأن للحالة الاقتصادية دورا كبيرا في المشاركة، فالمشارك ذو الدخل المرتفع لا تشغله الناحية الاقتصادية، فيفكر في خدمة المجتمع، وأما أصحاب الدخل المنخفض فنجده دائما مشغولا بتحسين مستوى دخله، وبالتالي لا يتسع وقته للمشاركة، فقد وجدت أن نسبة من يشاركون في العمل الاجتماعي في الريف من الفئات الوظيفية العليا تصل الى ٧٢,٢٪، وهي أعلا نسبة للمشاركة بين الفئات الوظيفية، في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة المشاركة بين شاغلي الفئات الوظيفية الدنيا عن ٦,٤٪.

ويتبين من الدراسات السابقة أنها تعطي مؤشرات على أثر العوامل الاجتماعية، على حجم المشاركة بصفة عامة، بما فيها المشاركة في التنمية الريفية ـ وقد يختلف أثر هذه العوامل من دولة إلى

---

(١) Freedman A. and Smith, C. **Voluntary Assocation Perspectives on the Literature,** Harvard University Press, Cambridge, Massachusette, 1972, P. 154.

(٢) Mather, W.Q. **Income and Social Participation,** American Sociological Review, June, 1941, PP. 380-81.

(٣) Rogers, E. and R. Burdge : **Social Change in Rural Communities,** ACC, New York, 1972.

أخرى ومن مجتمع لآخر، ولكن الاختلاف يكون عادة في الدرجة، وليس في الاتجاه.[1] بمعنى أن علاقة هذه العوامل بالمشاركة الأهلية تكاد تكون عامة على المستوى العالمي، والاختلاف يكون فقط في تفاوت درجة تأثير كل عامل من بيئة لأخرى.

أساليب مقترحة لتعميق المشاركة الأهلية في التنمية : إن تدعيم المشاركة الأهلية في الريف مطلب هام للغاية، وذلك لأن الحكومة المركزية لديها من الاهتمام والمسؤوليات والمشروعات المركزية والقومية الكبيرة ما يجب أن تنصرف إليه وتهتم به، ولذلك أصبح من الضروري تعبئة طاقات وجهود الأهالي في الريف حتى يتحقق لها النجاح، ونعتقد أن هناك كثيرا من الوسائل والأساليب التي يجب الأخذ بها لتدعيم المشاركة الأهلية لكي تسهم في نجاح التنمية الريفية، ومن هذه الأساليب والطرق ما يأتي :

١ - تعليم الإنسان كيف يستمتع ويشعر بالسعادة من خلال العمل والخدمة العامة. والمشاركة، وذلك يرتبط بعمليات التنشئة الاجتماعية من ناحية، كما يحتاج إلى تدريب مستمر من ناحية أخرى، ووجود حوافز مادية ومعنوية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وأيضا أن يرى كل عامل أن معيار الترقي معيار موضوعي، وأن المجتمع يرعاه بقدر ما يعطي ويشارك في المجتمع.

٢ - خلق قنوات من خلالها تحقق المشاركة الإيجابية للقرويين وليست المشاركة الشكلية وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة بل والجمعيات واللجان الأهلية قنوات يمكن تشجيع الأهالي على الاشتراك من خلالها بعد دراسة معوقات العمل بها[2].

٣ - تدريب أفراد المجتمع القادرين على المشاركة، وبخاصة القادة المحليين، والشباب والنساء، وغيرهم من المتطوعين بشكل مستمر، على كيفية خدمة مجتمعهم المحلي، والعمل أيضا على إشراكهم كما سبق أن أشرنا في المراحل المختلفة للخطة، سواء في مرحلة الإعداد أو مرحلة التنفيذ للمشروع، أو مرحلة المتابعة والتقويم. لأن ذلك يجعل هناك ارتباطاً وثيقاً وقوياً بين السكان والمشروع، ويشجعهم على تدعيمه.

٤ - العمل على تأكيد القيم المجتمعية التي تعمل على تحقيق الانسجام في المجتمع، وتساعد على خلق المجتمع المتكامل المشارك، وذلك من خلال أجهزة الحكم المحلي والتعليم والإعلام.

---

(١) وفاء أحمد عبدالله : المشاركة الشعبية مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية - المركز التجريبي لتقويم المشروعات. معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٢م.

(٢) Korten, D.C. and Klauss, R. **People Centred Development.** West Hartford, onnecticut, 1984, PP. 250 - 260.

الخاتمة

إن نجاح التنمية الريفية رهن بمدى مشاركة الأهالي في خطوات هذه العملية. كما أن مشروعات النهوض بالمجتمع الريفي لن يتاح لها النجاح وتؤدي الفائدة المرجوة منها، ما لم يشترك المواطنون في هذه المشروعات، ومرجع ذلك كما أشرنا إلى أن أفراد المجتمع أكثر ما يكونون حساسية من غيرهم، لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، ومن ثم فاشتراك الأهالي في تخطيط برنامج معين، إنما يتضمن اختيار ما يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع، وبنبذ ما قد يتعارض مع مصلحته وتقاليده وقيمه الاجتماعية. . نضيف إلى ذلك أن إشراك المواطنين في بحث مشاكل المجتمع وعلاجها إنما يسهم في تشجيع التعاون بينهم، من أجل الصالح العام، وفي تنمية قدرة المجتمع ككل على تحمل المسؤوليات تدريجيا، وعدم الاعتماد اعتمادا كليا على المصادر الخارجية أو على السلطات الحكومية في حل المشكلات الصغيرة التي تعترض الناس في حياتهم اليومية.

فالسلبية والتواكل التي تعاني منها كثير من المجتمعات المحلية الريفية في الدول النامية لا يمكن علاجها بتقديم مشروعات للإصلاح معدة للتنفيذ، وإنما لا بد من إعداد المواطنين للشعور بمسؤولياتهم تجاه المجتمع.

والالتزام بمبدأ المشاركة والأخذ به في مجال التطبيق العملي يتطلب من المسؤولين والإخصائيين معرفة وثيقة للمجتمع المحلي الذي يعملون فيه، وفهما عميقا لطبيعة تكوينه الاجتماعي.